للسياسة الغربية، والذي تسير فيه بلا هدى، لا يمكن إلاّ أن يشجع المتطرفين في كل من المعسكرين. بل الأسوأ من ذلك، انه قد يوفر أرضاً خصبة لأشد الاشكال الإسلامية جذرية».

ما هي الضمانات الدولية التي يفكر فيها الغرب، رباطاً للقطع المتناثرة في الشرق الأوسط، وحماية لأمن اسرائيل؟ يخيل الينا أن الضمان يكون في شكل من أشكال القوات متعددة الجنسية، والرباط في نوع من أنواع... «الصف العربي». ولا ننسى، أن الكلام السابق نشر قبل ٢٥ نيسان (ابريل) بأيام قليلة. وبالفعل، أصدر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة، في ١٩٨٢/٤/٢٨ ــ ومن دولهم أربع مشتركة في «قوة السلام» ــ أصدروا بياناً يرحب بالانسحاب الاسرائيلي، باعتباره «خطوة رئيسية نحو السلام في المنطقة». وفي نهاية الشهر، كان رئيس مجلس وزراء السوق (وزير خارجية بلجيكا) في جولة في بلدان الخليج، يبحث احتمالات مسعى أوروبي جديد، وأشار الى أن السوق تراقب، باهتمام، وجود دلائل على تقارب بين مصر وباقي العالم العربي...

وبطبيعة الحال، يدخل في اطار هذا المخطط (المبادرة الأوروبية الجديدة الجنينية) أن اتفاقية أمن وقعت في ١٩٨٢/٤/١٩ بين بون والرياض، تقدم ألمانيا الغربية، بمقتضاها، خبرتها الأمنية في مجالي التدريب والعدة. ويتماشى معها أيضاً تخفيض البعثة الديبلوماسية البريطانية في بيروت، وقرار عدم قيام السفارة البريطانية في لبنان بمنح تأشيرات الدخول الى انكلترا للبنانيين (الذين يوصمون ضمنياً بالنشاط «الخطر» جميعاً).

هل ينجحون؟ يبدو أن ثمة عنصراً لم يدخلوه في حساباتهم، وهو الشعوب العربية. بل لعلهم غالوا أيضاً في تبسيط الأمور، في ما يتعلق بمن بجانبهم الى حد ما؛ فهذه اسرائيل ترفض بيان السوق المشتركة (١٩٨٢/٤/١)، لاعتراضه على عزل رؤساء بلديات رام الله ونابلس والبيرة، وعلى ضم الجولان مثلاً.

أ. ص. س.